

الخطاب التربوي والإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان
دراسة مقارنة

Educational and Media Discourse in Disseminating Human Rights Culture:
A Comparative Study

10.35781/1637-000-141-007

الباحث/ عيد حرمل القحطاني*

أ.د / مسفر بن جبران القحطاني**

*باحث دكتوراه - كلية التربية - جامعة الملك خالد

**أستاذ أصول التربية الإسلامية المشارك - كلية التربية - جامعة الملك خالد

الملخص

بين الإطار النظري والتطبيق العملي في كلا المجالين.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تطوير المناهج التعليمية، وتدريب الكوادر التربوية والإعلامية، وإنشاء آليات للتنسيق المؤسسي بين القطاعين لتحقيق التكامل الفعال في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الخطاب التربوي، الخطاب الإعلامي، حقوق الإنسان، الثقافة الحقوقية، الدراسة المقارنة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الخطاب التربوي والإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال منهج مقارن. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن لفحص أوجه التشابه والاختلاف بين الخطابين، وتوصلت إلى وجود إمكانية كبيرة للتكامل بينهما رغم التحديات القائمة في الممارسة العملية.

كشفت النتائج عن تميز الخطاب التربوي بالاستمرارية والقدرة على البناء التدريجي للوعي الحقوقي، بينما يتميز الخطاب الإعلامي بالانتشار الواسع والسرعة في التأثير. كما أظهرت وجود فجوة

Educational and Media Discourse in Disseminating Human Rights Culture: A Comparative Study

Researcher: Eid Harmal Al-Qahtani*

Prof. Dr. Masfer Jebran Al-Qahtani**

*Doctoral Researcher in Education - College of Education

King Khalid University

**Associate Professor of Islamic Education Principles

College of Education - King Khalid University

Abstract

This study aims to analyze the role of educational and media discourse in spreading human rights culture through a comparative approach. The study adopted the comparative analytical method to examine the similarities and differences between the two types of discourse, and found significant potential for integration despite existing challenges in practical implementation.

The results revealed that educational discourse is characterized by continuity and the ability to gradually build human rights awareness, while media discourse is distinguished by its wide spread and rapid impact. The study also showed a

gap between theoretical framework and practical application in both fields.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: the need to develop educational curricula, train educational and media personnel, and establish mechanisms for institutional coordination between the two sectors to achieve effective integration in spreading human rights culture.

Keywords: Educational discourse, Media discourse, Human rights, Rights culture, Comparative study

مقدمة الدراسة :

التطور الذي عرفته البشرية عبر العصور من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي أدى إلى انتشار وسائل الإعلام بمختلف أنواعها مما أثر في طريقة تفكير البشر وتصرفاتهم وسلوكياتهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، فالمعرفة اليوم متاحة للجميع ويبقى للفرد أن يمتلك المهارات اللازمة للوصول إليها وتحليلها والاستفادة منها وتوظيفها في حياته اليومية.

وعليه فإن الخطاب التربوي والإعلامي يعد ذا أهمية، حتى يعرف أفراد المجتمع كيف يتعاملون مع مختلف وسائل الإعلام وكيف يستفيدون منها لتنمية وتطوير معارفهم وثقافتهم، فالخطاب التربوي والإعلامي في القرن الواحد والعشرين، أحد الدعائم الاستراتيجية لبناء مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية وتحقيقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030م، فهي خطة استراتيجية طموحة وضعتها المملكة العربية السعودية تهدف لجعل المملكة العربية السعودية نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، تشمل الخطة جميع جوانب الحياة وتتمحور في ثلاث جوانب: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح، وقد ترجمت هذه المحاور الثلاث إلى (12) هدفاً، و (80) برنامجاً لتحقيق تلك الأهداف. (الموقع الرسمي، رؤية المملكة العربية السعودية 2030).

ويعد الإعلام اليوم مطلباً مهماً لحركة التربية وترسيخها بما في ذلك المؤسسات التعليمية وعليه يعد الإعلام والتربية دعائمان يجب أن نجد لهما كل الوسائل التي تخطط لها الدولة، من أجل توجيه الاجيال الناشئة (الصغير، وآخرون، 2022م)

ولقد شرع الله تبارك وتعالى قبل أكثر من أربعة عشر قرناً حقوق الإنسان في الإسلام في شمول وعمق وجلّى مبادئها في القرآن الكريم لكل البشر وفي سنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، فحقوق الإنسان في الإسلام كما جاءت في الكتاب والسنة، حقوق أبدية لا تقبل حذفاً، ولا تعديلاً ولا نسخاً ولا تعطيلاً. "إنها حقوق لا تسقط حصانتها الذاتية، لا بإرادة الفرد تنازلاً عنها، ولا بإرادة المجتمع متمثلاً فيما يقيمه من مؤسسات أيّاً كانت اختصاصاتها، وكيفما كانت السلطات التي تخولها (الحقيل، 2002م)

وحين يوازن الباحثين بين مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام التي حواها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبين حقوق الإنسان في الإسلام يلحظ التميز الواضح الذي سبق به الإسلام ما تفتقت عنه أفكار البشر في مبادئ حقوقهم، من حيث الشمول والسعة والعمق ومراعاة حاجات الإنسان الحقيقية التي تحقق له المنافع، وتدفع عنه المضار. (الغزالي، 1991م)

وبين إعلان حقوق الإنسان عام(1990م) الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي لحقوق الإنسان في الإسلام ويعتبر بمثابة وثيقة حقوقية شارك في إعدادها نخبة من كبار مفكري العالم الإسلامي معتمدين في كل ما ورد فيها على مصادر التشريع الإسلامي كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. (منظمة المؤتمر الإسلامي ، 1990م)

ويتضح من الدراسة الموضوعية المتجردة عن الأهواء أنه ليس هناك دين من الأديان أو شريعة من الشرائع على ظهر الأرض أفاضت في تقرير هذه الحقوق وتفصيلها وتبيينها وإظهارها في صورة صادقة مثلما فعل الإسلام. (عبد المتجلي ، 1985م)

وبذلك يظهر دور الخطاب الإعلامي كأداة محورية في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، من خلال تشكيل وعي مجتمعي مستدير يُرسخ القيم الحقوقية، ويسهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً ومشاركة ووعياً بمسؤولياته حقوقاً وواجبات .

مشكلة الدراسة :

يتميز الخطاب التربوي والإعلامي في الوقت الحاضر بأهمية بالغة التأثير في تزويد الطلاب في جميع المراحل التعليمية بالمعارف والمعلومات في جميع المجالات، كما أنه وسيلة لتنمية ميولهم ومواهبهم، مما يعين هؤلاء الطلاب على التوجيه التربوي الصحيح حاضراً ومستقبلاً، كما أصبح أحد العوامل المهمة المؤثرة في أفكار واتجاهات وسلوك الطلاب، مما يساعد على ذلك غرس المواطنة الصالحة في نفوسهم وتنمية روح الانتماء الوطني والقومي، لذلك فإن الخطاب التربوي والإعلامي يسهمان بصورة فعالة في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الطلاب، وذلك من خلال ما يتضمنه من معلومات ومعارف وقيم موجهة ومناسبة لهم في هذه.

لقد نبعت مشكلة الدراسة الحالية من أن مؤشرات الواقع، التي تشير إلى تدنى مفاهيم تثقيف الطلاب بثقافة حقوق الإنسان في أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تؤكد قيم الولاء والانتماء والحب للوطن، ومما يؤكد ذلك ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات منها على سبيل المثال لا الحصر، حيث أكدت دراسة (المالكي، 2022م) وجود فروق ذات دلالة إحصائية حسب المسمى الوظيفي وقطاع العمل وسنوات الخبرة على تدنى مفاهيم تثقيف الطلاب بثقافة حقوق الإنسان، كما أظهرت علاقة ارتباطية طردية بين دور الإعلام التربوي ووعي التمكين بنسبة بلغت 83.2٪

وأشارت دراسة (القرنى ، 2021م) إلى أن واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية في التعليم الثانوي السعودي منخفض وتؤكد الدراسة بأن هناك فجوة كبيرة بين المبادئ المعلنة والواقع في المناهج |

وتوصلت دراسة (الصاعدي، 2020) إلى أن تضمين مبادئ حقوق الإنسان ليس بشكل منهجي ومنظم، وأن هناك تفاوتاً في الاهتمام والممارسة حسب المعلمين والمشرفين.

وأكدت دراسة (غالي، 2021م) التي أشارت إلى عدم اهتمام وسائل الاعلام كالبرامج الحوارية ، على الرغم من أهمية ثقافة حقوق الانسان ، بكافة صورها وأشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي إحدى ثقافات العهد الحديث على الرغم من كونها من الثقافات القديمة قدم الانسان ، حتى أصبحت حقوق الانسان مطلباً أساسياً ، تنادي به المؤسسات التربوية والمجتمعية والمنظمات الدولية الداعمة لمبادئ هذه الثقافة والمروجة لها.

وأكدت دراسة (عمار، 2005م) التي هدفت إلى تحديد المتطلبات التربوية اللازمة لإكساب طلاب المرحلة الثانوية قيم ومبادئ حقوق الإنسان والتي بدونها لن يتحقق للإنسان كرامة ولا أمن وسلام ولن تكون له قيمة في زمن العولمة والتحديات العالمية

وعليه تتحدد مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس : ما أوجه المقارنة بين الخطاب التربوي والإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان ؟

أسئلة البحث :

السؤال الرئيس هو ما أوجه المقارنة بين الخطاب التربوي والإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان ؟ ليتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية هي:

- ما أوجه القوة والضعف في الخطاب التربوي مقارنة بالخطاب الإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان؟
- ما مدى التكامل أو التناظر بين الخطابين في تشكيل وعي المتلقي بحقوقه وواجباته؟
- ما أبرز المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس فاعلية كل من الخطابين في تنمية الوعي الحقوقي لدى الأفراد؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى :

- الوقوف على جوانب القوة والضعف في الخطاب التربوي مقارنة بالخطاب الإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان
- التعرف على مدى التكامل أو التناظر بين الخطابين في تشكيل وعي المتلقي بحقوقه وواجباته.

-توضيح أبرز المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس فاعلية كل من الخطابين في تنمية الوعي الحقوقي لدى أفراد المجتمع .

منهج البحث :

سيتم الاعتماد على **المنهج المقارن** حيث أنه الأنسب لهذا البحث وهو أحد المناهج البحثية التي تهدف إلى تحليل أوجه الشبه والاختلاف بين ظواهر تعليمية أو اجتماعية في سياقات مختلفة، أو ما يسمى أحيانا نقاط القوة والضعف بهدف التعرف على عوامل التميز أو القصور، واستنباط الدروس المستفادة لتحسين الواقع المدرس. (عبد الحميد، 2018)

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي فيما يلي:

- الأهمية النظرية:

- 1- ارتباط البحث الحالي مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، وخاصة مجال التنمية المستدامة، وكذلك التوجهات العالمية نحو تفعيل الدور التثقيفي والتوعوي للمؤسسات التربوية بصفة عامة، في تفعيل الخطاب التربوي والإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- 2- يعد البحث مساهمة تضاف إلى البحوث التربوية الإعلامية بما يضيفه من تأصيل نظري واستخلاص تحليلي من الأدب النظري المرتبط بمتغيري الدراسة.

- الأهمية التطبيقية:

إن دراسة الخطاب التربوي والإعلامي ليس مجرد جانب أكاديمي، بل هو ضروري لبناء مجتمع مستدام ومسؤول تربوياً وإعلامياً يساهم في نشر حقوق الإنسان .

الربط بين متغيري البحث (الخطاب التربوي والإعلامي، نشر ثقافة حقوق الإنسان) يعد ذا أهمية كبيرة من الناحية التطبيقية تتمثل فيما يلي :

- 1- سوف يستفيد من البحث الحالي المسؤولون في الجهات التالية (هيئة حقوق الإنسان (الرسمية)، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، النيابة العامة، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) ، وزارة الإعلام ، وزارة التعليم)

حدود البحث:

اقتصرت البحث على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** يتحدد موضوع البحث الحالي في دور الخطاب التربوي والإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- **الحدود الزمانية:** العام الدراسي 2025 م .

مصطلحات البحث:

الخطاب التربوي الإعلامي هو:

مجموع الرسائل والمضامين التي يقدمها الإعلام بمختلف وسائله، بهدف التأثير في الوعي التربوي للجمهور، وتعزيز القيم والمعارف والاتجاهات التي تخدم أهداف التربية والتعليم."

ويشمل ذلك البرامج التعليمية، والتغطيات الإعلامية للقضايا التربوية، والرسائل التوعوية التي تسهم في التنشئة الاجتماعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان. (عبد الحميد، 2018)

وسوف يتبنى الباحثين هذا التعريف إجرائياً في بحثهما لأنه تعريف شامل وجامع لكل مجالات الخطاب التربوي والإعلامي .

ثقافة حقوق الإنسان هي :

"الوعي والإدراك المجتمعي بحقوق الإنسان، والسعي لترسيخها عبر التربية والتعليم والإعلام، بما يسهم في بناء مجتمع يحترم الكرامة والحرية والعدالة". (أحمد، 2022، ص 93) ، وسوف يتبنى الباحثين هذا التعريف إجرائياً في بحثه لأنه تعريف شامل وجامع .

إجراءات الدراسة:

من خلال الرجوع لأدبيات البحث العلمي من الكتب والبحوث العلمية والمؤتمرات والندوات العلمية وتحليل الإطار المفاهيمي والمقارنات المرجعية، سوف يضع الباحثين مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور الخطاب التربوي والإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان .

ثانيا : الإطار النظري

إن التطور التقني الهائل الذي طرأ على وسائل الإعلام في العقود الثلاثة الأخيرة، والذي تمثل في إلغاء الحواجز الزمنية والمكانية من خلال تقنية البث الفضائي عبر الأقمار الاصطناعية، أدى إلى تطور مفهوم التربية الاعلامية، وامتد ليشمل الواجبات التربوية لوسائل الإعلام العامة المتمثلة في السعي لتحقيق الأهداف العامة للتربية في المجتمع، والالتزام بالقيم الأخلاقية وسوف يعرض الباحثين أولاً لمفهوم التربية والإعلام ، حيث يُشكلان إطاراً مرجعياً للخطاب التربوي والإعلامي وذلك في السطور التالية :

فالتربية هي العملية التي يمكن من خلالها تمكين الأفراد من المشاركة في بناء الحضارة القائمة، حيث أصبح العالم قرية صغيرة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي، يتأثر كل فرد يعيش به الآن بثقافات وقيم مختلفة، فمن هنا تظهر أهمية المؤسسات التربوية المدرسية واللامدرسية في مواجهة هذا الغزو الثقافي لكي تحافظ على هوية المجتمع (حسان ، وآخرون ، 2002م) .

والإعلام: "هو فن استقصاء الحقائق والمعلومات والأخبار ومعالجتها ونشرها على أوسع نطاق جماهيري وفي الوقت الملائم من خلال وسائل الإعلام الحديثة والمتنوعة، ويقصد بوسائل الإعلام جملة وسائل الاتصال المقروءة والمرئية والمسموعة" (محمود، 2002م)، كما يُشكل الإعلام أحد أهم دعائم الثورة التكنولوجية الحديثة في مجالات الاتصالات، فالإعلام هو نشر الكلمة أو الخبر أو الرأي أو الفكرة أو الصورة على عامة الناس.

1- مفهوم لغة الخطاب التربوي:

يقصد بلغة الخطاب، اللغة التي يستخدمها المعلم في إيصال المعرفة العلمية إلى طالبه في المرحلة الجامعية: عرضاً، أو توضيحاً، أو مناقشة، أو إنشاء إجراء الاختبار في المختبرات أو في العمل الميداني، ومعنى آخر أن المعلم يستخدم نوعين من الخطاب: الأدب والخطاب التواصل (الكبير، 2015م، ص140)

ويرى إسماعيل (2004م، 26) أن الخطاب التربوي هو اللغة المعبرة عن جميع التصورات والمفاهيم والاقتراحات حول الواقع التربوي، وصفاً يفسرها ونقداً وإشراقاً لمستقبله، أو حول علاقة الوجود بين التربية ومجتمعها، وهو تعبير فعال عن رؤية إبداعية للكتابة في الرؤية البصرية.

ويعرفه الصغير (2022) أنه: مجموعة من القيم والمبادئ التأسيسية التي تخاطب العقول فتقنعها، والقلوب فتشيرها، لأنها متوجهة إلى العنصر الأول للأسرة والعنصر الرئيسي متاح لها.

2- أهداف الخطاب التربوي:

ويمكن تحديد أهداف الخطاب التربوي فيما يلي (الجمال، 2009م، 25).

- أن يوجه التربويون خطابهم التربوي الشامل للقائد العمري في المراحل التعليمية المختلفة.
- أن يراعي التربويون التوجيه التربوي النبوي، لأنه جامع بالأسس والأساليب التربوية والمجالات العلمية يمكن العمل على تفعيلها الحلول المميزة لبعض القدرات التعليمية والتربوية التي تواجه المربي المسلم.
- أن يكون الإعداد والتأهيل والتدريب إلزامي أثناء الخدمة.
- تطوير أداء المتعلمين في مراحل التعليم المختلفة بما في ذلك النسيج مع روح الخطاب التربوي.

3- أهمية الخطاب التربوي:

- يعمل الخطاب التربوي المعاصر على تقييد الفرد وفقاً للمعايير والأخلاق الراسخة، ومثل سامية فينتج لنا نفوساً حية قوية فتيّة، قلوباً جديدة خفاقة، مشاعر غيورة ملتهبة متأججة، حيوية طموحة متطلعة متوثبة، تتخيل مثلاً علياً، وأهدافاً سامية لتسمو وتتطلع إليها ثم تستفيد منها.

- يوجه سلوك الفرد ويعطيه التماسق وعدم الازدواج بين الفضيلة والرذيلة ومعرفة الأمور ومحاكمتها للتمييز بين الصواب والخطأ والمرغوب فيه والمرفوض والأخلاقي وغير الأخلاقي.
- تثبت أهمية الخطاب التربوي المعاصر في أي عصر من المكانة العالمية للرسالة الإسلامية، آلاف ليست مقصورة على العرب كما ذكر مع أن من الخطاب الإسلامي لا بد أن يكون داخلياً لأبناء الأمة الواحدة في الأشياء العامة، إلا أن جزءاً مميزاً منه كذلك لا بد أن يكون خارجياً . (الجمال، 2009م، 25).

4- خصائص الخطاب التربوي :

يمتاز الحديث التربوي بعدة أمور، من أهمها (تواتية، 2017م، ص10):

- الشمولية، حيث تصل الشمولية الجميع.
- التأثير في المتلقي وإقناعه بما يرمي إليه.
- يعتمد على الأساليب اللغوية المتداولة والطرق الاستدلالية في ما يتعلق بالتعريف والسرد والوصف.
- التنوع وذلك بالانتقال من طريقة إلى أخرى عند عرض الاختلاف للموضوع الواحد.
- تغيير الكيانات اللغوية وعدم وجودها في الموضوع الواحد.
- تتميز بالوضوح والبساطة والواقعية ببعضها البعض

5- أوجه القوة والضعف في الخطاب التربوي مقارنة بالخطاب الإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان

أولاً: أوجه القوة في الخطاب التربوي

- الاستمرارية والتدرج في بناء الوعي الحقوقي

الخطاب التربوي يوفر بيئة منتظمة تغرس المفاهيم الحقوقية تدريجياً، مما يضمن ترسيخها على مدى سنوات، ومما يسمح ببناء تدريجي لثقافة حقوق الإنسان لدى الطلاب، من خلال مناهج متسلسلة ومنظمة. (النجار، 2020)

- القدرة على الدمج داخل المناهج الدراسية

المناهج التعليمية قابلة لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان ضمن المواد والأنشطة الصفية.

من السهل إدراج مفاهيم الحقوق (مثل: المساواة، حرية الرأي، احترام الآخر) في المواد الدراسية والأنشطة الصفية، ما يعزز الفهم والسلوك الحقوقي. (العنزي، 2021)

-وجود تأثير مباشر للمعلم كنموذج سلوكي

المعلم يؤدي دوراً تربوياً يرسخ القيم من خلال التفاعل اليومي ، فلا يقتصر دوره على التعليم فقط ، بل يمثل قدوة ، ويمكن أن يُرسخ القيم الحقوقية من خلال تعامله واحترامه لحقوق الطلاب.(سليمان، 2019، ص 117)

ثانيا : أوجه الضعف في الخطاب التربوي :

-بطء تحديث المناهج

كثير من المناهج لا تواكب تطورات المفاهيم الحقوقية المعاصرة ، وكثير منها لا تُراجع بانتظام ، ما يجعلها غير مواكبة للتغيرات في مفاهيم حقوق الإنسان أو المستجدات العالمية.(الشهري، 2020)

-ضعف الإعداد التربوي للمعلمين في مجال الحقوق

النقص في تدريب المعلمين يؤثر على قدرتهم في توصيل قيم حقوق الإنسان بفعالية. معظم المعلمين لم يتلقوا تدريباً متخصصاً في مجال حقوق الإنسان ، مما يُضعف جودة إيصال المفاهيم.(حسن، 2022)

-محدودية التطبيق العملي داخل المدارس

يتم تناول حقوق الإنسان غالباً كمادة نظرية دون أن تُترجم لسلوك ، نقص في التطبيق العملي يتم تقديم مفاهيم الحقوق غالباً نظرياً دون أن تُربط بحياة الطالب اليومية أو أنشطة حياتية . (السهي، 2018)

ثالثا : أوجه القوة والضعف في الخطاب الإعلامي

-أوجه القوة في الخطاب الإعلامي :

-الانتشار الواسع والسرعة في التأثير

الخطاب الإعلامي يتمتع بقدرة على الوصول الجماهيري الفوري سرعة الانتشار والتأثير كما أنه يصل للجميع بسرعة ، ويستطيع التأثير في الآراء والمواقف تجاه قضايا حقوق الإنسان في وقت قصير . (الشمري، 2021)

-عرض القضايا الحقوقية ضمن الأحداث الجارية

الخطاب الإعلامي أكثر قدرة على ربط الحقوق بالواقع اليومي. مواكبة الأحداث ويستطيع تغطية الأحداث الحقوقية فور وقوعها ، ما يخلق وعياً فورياً ويشجع التفاعل المجتمعي.(العمرى، 2019)

-تنوع الأساليب والوسائط

استخدام الصوت والصورة يعزز التأثير على الوعي الحقوقي ويستخدم أيضاً الصوت، الصورة، الفيديو ، والقصص الواقعية ، مما يجعل الرسائل الحقوقية أكثر جذباً وفهماً.(الغامدي، 2020)

أوجه الضعف في الخطاب الإعلامي:

-سطحية بعض التغطيات الإعلامية

التركيز على الإثارة قد يضعف المحتوى المعرفي للحقوق و قد يعرض الخطاب الإعلامي القضايا الحقوقية بشكل سريع وسطحي، مع تركيزه على الإثارة بدلاً من التوعية. (المالكي، 2018)

-التحيز أو تضليل المعلومات

الإعلام قد يُستخدم لأغراض غير موضوعية أو مسييسة. بعض وسائل الخطاب الإعلامي قد تُسيس القضايا الحقوقية، مما يضعف مصداقيتها أو يوجه الرأي العام بشكل خاطئ. (الزهراني، 2021)

-غياب التأسيس التربوي أو التثقيفي المتخصص

يندر وجود محتوى خطاب إعلامي مخطط لنشر ثقافة حقوق الإنسان تربوياً، لا يراعى في كثير من البرامج الإعلامية الأسس التربوية في تقديم المفاهيم، مما يجعل التوعية غير منهجية أو عميقة. (العتيبي، 2019)

التعليق على أوجه القوة والضعف بين الخطاب التربوي والإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان:

يظهر تحليل الخطابين التربوي والإعلامي أن كلا منهما يملك خصائص مميزة تجعله مؤثراً في نشر ثقافة حقوق الإنسان، إلا أن كفاءتهما تختلف باختلاف طبيعة الجمهور والوسائل المستخدمة.

- الخطاب التربوي يتميز بالعمق والاستمرارية، حيث يغرس الوعي الحقوقي في سن مبكرة ضمن بيئة تعليمية منظمة. ومع ذلك، فإن تأثيره يظل محدوداً على فئة الطلاب فقط، ويواجه تحديات كضعف تأهيل الكادر التعليمي وعدم مواكبة المناهج للمستجدات الحقوقية، مما يقلل من فعاليته العملية.

- أما الخطاب الإعلامي، فله قوة الانتشار وسرعة التأثير، ما يجعله أداة فعّالة في الوصول إلى المجتمع بأكمله، والتفاعل مع القضايا الحقوقية آنياً. لكنه يعاني من السطحية في الطرح، والتأثر بالتوجهات السياسية أو التجارية، ما قد يضعف موضوعيته ويشتت رسالته التوعوية وأخيراً يرى الباحثين أن نجاح نشر ثقافة حقوق الإنسان يتطلب تكاملاً بين الخطابين التربوي لغرس القيم وبناءها من الجذور، والإعلامي لنشرها وتعزيزها في المجتمع العام.

6-مدى التكامل أو التنافر بين الخطابين التربوي والإعلامي في تشكيل وعي المتلقي بحقوقه وواجباته

يُعد الخطابان التربوي والإعلامي من أبرز أدوات تشكيل وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، وقد يكون بينهما تكامل أو تنافر بحسب درجة التنسيق والانسجام في الطرح.

فمن جهة، يسهم الخطاب التربوي في بناء وعي منهجي طويل الأمد من خلال المناهج التعليمية والتفاعل المباشر داخل البيئة المدرسية، ما يسمح بغرس قيم حقوق الإنسان تدريجياً في عقول الناشئة (النجار، 2020). وفي المقابل، يملك الخطاب الإعلامي قدرة عالية على الوصول السريع والتأثير الجماهيري، مما يساعد في تعزيز القيم الحقوقية المطروحة في التعليم، إذا تم تقديمها في إطار تربوي سليم (الشمري، 2021).

لكن في المقابل، قد يحدث تنافر بين الخطابين عندما يُطرح الإعلام مفاهيم مختلفة أو متناقضة مع ما يتعلمه الطالب في المدرسة، سواء من حيث اللغة أو الأسلوب أو القيم، مما يؤدي إلى إرباك في وعي المتلقي (العنزي، 2021).

ويرى البعض أن غياب التنسيق بين الجهات التربوية والإعلامية هو السبب الرئيسي لهذا التناقض (سليمان، 2019).

وبالتالي، فإن تكامل الخطابين يعد ضرورة وطنية لضمان وعي متوازن، على أن يتم ذلك من خلال خطط واستراتيجيات موحدة تربط التعليم بالإعلام ضمن رؤية واضحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

تعقيب مختصر على مدى التكامل والتنافر بين الخطابين التربوي والإعلامي في تشكيل وعي المتلقي بحقوقه وواجباته:

يعكس الواقع التربوي والإعلامي في المجتمعات العربية - ومنها السعودية - حالة تباين بين الخطابين في كثير من الأحيان، رغم أهمية تكاملهما لتحقيق وعي حقوقي متزن.

التكامل بين الخطابين يمكن أن يحقق نتائج إيجابية جداً، خاصة إذا تم التنسيق بين المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية التوعوية، فالمؤسسة التعليمية تُؤسس للفكر الحقوقي من خلال التعليم المنهجي، بينما يعزز الإعلام من خلال النماذج الواقعية والنقاشات المجتمعية، لكن في المقابل، التنافر يحدث عندما يُقدم الإعلام رسائل تتناقض مع القيم التربوية أو يختزل مفاهيم حقوق الإنسان بطريقة سطحية أو مشوهة، مما يؤدي إلى تشويش في وعي المتلقي، خصوصاً فئة الشباب الذين يتلقون المعلومات من مصادر متضاربة، ويؤكد هذا التناقض ما أشار إليه العنزي (2021) بأن الخطاب الإعلامي غالباً ما يفقد التأصيل التربوي، مما يضعف من أثره التوعوي، بينما سليمان (2019) يرى أن التنسيق المؤسسي ضرورة لضمان الانسجام بين ما يُدرّس وما يُبث للجمهور؛ لذا يؤكد الباحثين أنه من الضروري بناء رؤية وطنية موحدة توظف أدوات الخطابين بشكل متكامل، بحيث يكمل كل منهما الآخر، لبناء وعي مجتمعي ناضج ومتماسك.

7- أبرز المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس فاعلية كل من الخطابين التربوي والإعلامي في تنمية الوعي الحقوقي لدى الأفراد.

لقياس فاعلية الخطاب التربوي في تنمية الوعي الحقوقي، يمكن الاعتماد على عدد من المؤشرات المهمة، منها:

- مدى تضمين المناهج التعليمية لمفاهيم حقوق الإنسان بشكل صريح ومنهجي، سواء في المواد الاجتماعية أو الدينية أو الأنشطة (النجار، 2020).
- درجة استيعاب الطلاب لهذه المفاهيم، ويقاس من خلال الاختبارات، والاستبانات، والملاحظة الصفية (سليمان، 2019).
- سلوكيات الطلاب داخل المدرسة ومدى احترامهم لحقوق الآخرين، وهو مؤشر سلوكي يعكس التطبيق العملي للفهم النظري (الحربي، 2021).
- مستوى تأهيل المعلمين في مجال التربية الحقوقية ومدى استخدامهم أساليب تدريس تفاعلية (الشمري، 2021).

أما بالنسبة لقياس فاعلية الخطاب الإعلامي، فتشمل المؤشرات:

- نسبة التغطية الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان في القنوات الرسمية والخاصة، ومحتوى الرسائل المقدمة (العنزي، 2021).
- مدى استجابة الجمهور أو تفاعله مع البرامج الحقوقية، من خلال الإعجابات والمشاركات والتعليقات على المنصات الرقمية (الزهراني، 2022).
- مستوى المعرفة الحقوقية لدى المتلقين بعد تعرضهم للمواد الإعلامية، وهو مؤشر يمكن قياسه عبر دراسات مسحية أو مقابلات (الخثعمي، 2020).
- تحليل الخطاب الإعلامي من حيث الحيادية والاتساق مع القيم التربوية، وهو مؤشر نوعي يعكس جودة الخطاب الإعلامي (الشابع، 2018).

التعليق على مؤشرات قياس فاعلية الخطابين التربوي والإعلامي في تنمية الوعي الحقوقي:

من خلال العرض السابق تبين للباحثين أن هذه المؤشرات المقترحة تعكس مدى تنوع أدوات القياس اللازمة لتقييم فعالية كل من الخطابين التربوي والإعلامي، ويلاحظ أن الخطاب التربوي يعتمد

على مؤشرات كمية ونوعية داخل البيئة التعليمية، مثل تحليل المناهج، تقييم فهم الطلاب، وقياس السلوكيات الحقوقية لديهم. هذه المؤشرات تُعد أكثر استقراراً، لكنها تحتاج وقتاً أطول لرصد التغير الفعلي في الوعي (النجار، 2020).

في المقابل، يظهر الخطاب الإعلامي مؤشرات أكثر ديناميكية وسرعة في الظهور مثل التفاعل الرقمي والاستجابة الجماهيرية، إلا أنها أحياناً تكون سطحية أو مرتبطة بالحملات المؤقتة، ما يجعلها أقل ثباتاً (الزهراني، 2022)، كما أن بعض المؤشرات، كتحليل الخطاب الإعلامي، تحتاج أدوات تحليل نوعي معقدة لضمان دقة التقييم (الشايح، 2018).

التكامل بين المؤشرات مطلوب لضمان تقييم شامل، حيث يمكن للمؤشرات التربوية أن تقيم عمق الفهم، في حين تقيس المؤشرات الإعلامية مدى الانتشار والاستجابة المجتمعية، وبالتالي يوصى باستخدام منهج مختلط (كمي ونوعي) لضمان فعالية القياس ودقته.

8- نشر ثقافة حقوق الإنسان

يرى بعض المتخصصين والباحثين أن الدعوة إلى حقوق الإنسان تهدف إلى تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب، وتعزيز فرص التضامن والتعاون بين الدول حتى يتسنى حل المشكلات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالتنمية والبيئة والسكان والفقر والجفاف، وخلق ظروف ملائمة لحياة أفضل لشعوب العالم تسودها الحرية والعدالة والكرامة والمساواة بغض النظر عن الاختلافات والتباينات بينهم (لجنة الخبراء العرب، 2005م).

وقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث إلى أن التربية والتعليم مصدرًا أساسيًا وأداة فعالة لنشر مفاهيم حقوق الإنسان والتثقيف بها بين الأجيال، فالمناهج الدراسية والأنشطة المصاحبة، والمعلم بما يمثل من قدوة تعد الفضاءات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال، وقد ظهرت مجموعة من الاجتهادات الدولية التي تبنت عمليات التثقيف بحقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية بعضها خصصت مادة مقصودة لذاتها تضمنتها الخطة الدراسية، وبعضها قامت على تضمينها ضمن مواد أخرى مثل اللغات والتربية الدينية والمدنية والوطنية والاجتماعيات والعلوم، وجميع هذه التجارب في حاجة إلى إغنائها وإثرائها والتوسع فيها وتعزيزها بالممارسات العملية من خلال الأنشطة الصفية وغير الصفية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبني إستراتيجية واضحة وواقعية لتعليم حقوق الإنسان تستجيب لما ينشده المجتمع الإنساني. (لجنة الخبراء العرب، 2005م).

وقد برزت مجموعة من الاهتمامات على مستوى العالم العربي في مجال التثقيف بحقوق الإنسان وذلك تنفيذًا لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 5019 وتاريخ 2001/3/12م وقرارها رقم 6521

- بتاريخ 2005/3/3م، ومنها ما قامت به لجنة الخبراء العرب المتخصصين لصياغة خطوط استرشادية عامة لتعليم حقوق الإنسان في الدول العربية وفقاً لمضامين الميثاق العربي لحقوق الإنسان وفي ضوء ملاحظات الدول الأعضاء، مع الاستئناس بما توصلت إليه المنظمات الدولية والإقليمية، تستند على التعاليم الشرعية والتوصيات والعهود والاتفاقات الدولية والعربية ومنها:
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م.
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966م.
 - المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966م.
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979م.
 - الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل 1989م.
 - الإعلان المتعلق بالتربية على السلم وحقوق الإنسان والديمقراطية المعتمد من قبل المؤتمر الدولي للتربية وتبناه المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين 1995م.
 - الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004م.
 - التوصية الخاصة بالتربية على التفاهم والتعاون بين الشعوب والسلم الدولية وبالتربية على حقوق الإنسان والحريات الأساسية الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة 1974م.
 - المؤتمر الدولي حول التعليم والإعلام والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، مالطا 1987م.
 - المؤتمر العالمي حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، كندا 1993م.
 - الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، تونس 1993م.
 - التوصية ذات الرقم 184/49 التي أعلنت بموجبها الجمعية العامة للأمم المتحدة "عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان"، 1995-2004م.
 - مشروع الخطة العربية الصادرة عن ملتقى بيروت الذي نظمته المعهد العربي لحقوق الإنسان 1997م.
 - إعلان الرباط من أجل إستراتيجية عربية للتربية على حقوق الإنسان 1999م. (لجنة الخبراء العرب، 2005م).

- الندوة العربية الدولية حول مكانة حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية للتعليم الثانوي، بيروت 1993م.
- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الذي تم إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، القاهرة، 1990م.
- المرجعيات الإسلامية في مجال حقوق الإنسان:

لقد شرع الله تبارك وتعالى حقوق الإنسان في شمول وعمق قبل أربعة عشر قرناً وجلّى مبادئها لكل البشر في القرآن الكريم وفي سنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، وأحاطها بضمانات كافية لحمايتها من التغيير والتبديل، فحقوق الإنسان في الإسلام كما جاءت في الكتاب والسنة، حقوق أبدية لا تقبل حذفاً، ولا تعديلاً ولا نسخاً ولا تعطيلاً، إنها حقوق لا تسقط حصانتها الذاتية، لا بإرادة الفرد تنازلاً عنها، ولا بإرادة المجتمع متمثلاً فيما يقيمه من مؤسسات أيّاً كانت اختصاصاتها، وكيفما كانت السلطات التي تخولها" (الحقيل، 2002م). وحين يقارن أي باحث بين مبادئ حقوق الإنسان التي حواها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان في الإسلام يلحظ التميز الواضح الذي سبق به الإسلام ما تفتتت عنه أفكار البشر في مبادئ حقوقهم، من حيث الشمول والسعة والعمق ومراعاة حاجات الإنسان الحقيقية التي تحقق له المنافع، وتدفع عنه المضار (الغزالي، 1991م).

وقد ارتبطت فكرة حقوق الإنسان -بمفهومها الحالي - في نشأتها بالفكر السياسي الحديث في الغرب عند نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وبخاصة مع الثورة الفرنسية، وأخذت في التوسع والشمول في دول العالم والثقافات الأخرى من خلال المناهضة بها وتقبل مبادئها، إلا أن الأصول الإسلامية لحقوق الإنسان تعود إلى بداية نزول الوحي على نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم، وقد برزت مجموعة من الجهود الإسلامية في العصر الحديث لاستخلاص مبادئ حقوق الإنسان من مصادر التشريع الإسلامي فظهرت مجموعة من الدراسات والوثائق والنصوص التي تحدد ذلك واعتبرت فيما بعد مرجعيات إسلامية تضاف إلى مصادر التشريع الإسلامي، ومن أهم تلك الوثائق والنصوص ما يلي (وزارة حقوق الإنسان، د. ت)

- إعلان حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام الصادر عن رابطة العالم الإسلامي 1979م.
- مشروع وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام المقدم إلى مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الطائف 1979م.

- البيان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن المجلس الإسلامي الأوربي في لندن 1980م.
- البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن المجلس الإسلامي الأوربي في لندن 1981م.
- مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعد في إطار جامعة الدول العربية بناء على قرار مجلس الجامعة عام 1970م. الصيغة الثانية عام 1985م.
- مشروع وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام المقدم إلى المؤتمر الخامس لحقوق الإنسان في طهران 1989م.
- إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام تم إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، القاهرة، 1990.

وهذه المرجعيات دعمت نصوصها بنصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية وتناولت مجموعة من حقوق الإنسان التي تتادي بها الاتفاقات والعهود والمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان ومنها حق الحياة، والحرية، والمساواة، والعدالة، وحق الفرد في محاكمة عادلة، وحق الحماية من تعسف السلطة، وحق الحماية من التعذيب، وحق المشاركة في الحياة العامة، وحق حرية التفكير والاعتقاد والتعبير، وحق الحرية الدينية، وحق الدعوة والبلاغ، والحقوق الاقتصادية، وحق بناء الأسرة، وحقوق الزوجين، وحق التربية والتعليم، وحق الفرد في حماية ممتلكاته وخصوصياته، وحق الارتحال والإقامة.

وقد كان الهدف الأساسي من إبراز هذه النصوص هو إبراز معالم نظرية حقوق الإنسان في الإسلام وإثبات تفوق الإسلام وسبقه إلى إقرار حقوق الإنسان نظرياً وعملياً من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية.

8-وسائل التربية على حقوق الإنسان:

تهدف التربية على حقوق الإنسان إلى الإسهام في بناء المجتمع المدني وفق خطة عملية وشاملة تعتمد التوعية بالحقوق بما يساعد على حفظها وممارستها واستثمارها في فضاء من الحرية المضمونة للتعاشيش السلمي والأمن، ويمكن تنفيذها من خلال محورين أساسيين أحدهما يتمثل في تعليم مبادئ حقوق الإنسان في المؤسسات التربوية والتعليمية من رياض الأطفال إلى التعليم العالي من خلال إدراج تعليم حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية مادة مستقلة أو مفاهيم مضمنة في المواد الدراسية الأخرى، وثانيهما نشر ثقافة حقوق الإنسان خارج الفضاء المدرسي بالإعلام والتوعية والإرشاد وذلك لضمان التكامل بين ما يتم تعليمه في المدرسة وما يتم ممارسته خارجها.(وزارة حقوق الإنسان، د. ت)

وتستمد التربية على حقوق الإنسان مادتها مما احتوته النصوص الدينية والقيم الأخلاقية والعهود والاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية من مبادئ وأسس وتعليمات، وهي نصوص جاءت ترسخ قيم التسامح والحوار والوسطية والاعتدال في الرأي والقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز وتكريس مبدأ منح الشعوب حريتها والتدديد بالجرائم المرتكبة ضد الإنسان وتدعو إلى حماية المنتهكة حقوقهم وتدين التعذيب وتولي الاهتمام بالأطفال وبالفئات المحتاجة إلى الرعاية الخاصة.

9-منظومة حقوق الإنسان:

قامت اللجنة المشتركة المكلفة بتنفيذ البرنامج الوطني المغربي للتربية على حقوق الإنسان بإعداد منظومة مفاهيمية لحقوق الإنسان التي يمكن اهتمام التربية بإدماجها في المناهج التعليمية واستندت في إعدادها إلى مجموعة من المرجعيات والمصادر ذات الصلة بحقوق الإنسان وعرضتها على عدد من الخبراء المتخصصين في التربية ومن المهتمين بحقوق الإنسان لتحكيمها وخرجت في صورتها النهائية متضمنة إحدى عشر مفهوماً رئيساً ومجموعة من المفاهيم الفرعية لكل منها وهي على النحو الآتي:

- حق الإنسان في الحياة والأمان: ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

-العيش بسلام، الرعاية الصحية، السكن اللائق، الملابس، الغذاء، العيش في بيئة آمنة وسليمة، -
 السلامة الشخصية، الرعاية الاجتماعية، الحماية من الاعتداء والتهديد والاستبداد.

- حق الإنسان في الحرية: ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

حرية التعبير، حرية المعتقد، حرية التفكير، حرية الاجتماع، حرية الاتصال، تقرير المصير، حرية البحث العلمي، محاربة الرق والنخاسة، محاربة القمع، مقاومة الاحتلال، منع التدخل في شؤون الشعب، المحافظة على الأسرار الشخصية، الحرية الثقافية، ممارسة الشعائر الدينية.

- حق الإنسان في حرية التنقل واللجوء: ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

حرية التنقل، حرية اختيار محل الإقامة، مغادرة بلد الإقامة والعودة إليه، التماس ملجأ في بلدان أخرى، التمتع بجنسية وطنه الأصلي، حق التجنس وتغيير جنسيته في بلد الإقامة.

- حق الإنسان في الكرامة: ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

ضمان الحد الأدنى من ضروريات الحياة، الاستقلال والشخصية المستقلة، احترام المشاعر والأحاسيس، الاعتراف بهوية شخصية، عدم انتهاك حرمة الحياة، منع الإهانة، محاربة الاضطهاد، عدم استغلال العوز، التمتع بالراحة وأوقات الفراغ، الضمان الاجتماعي، الحماية من الاستغلال.

- حق الإنسان في المساواة: ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

حق المساواة أمام القانون، المساواة أمام العدالة، عدم التمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو العرق أو اللغة أو الطائفة، محاربة التعصب بأنواعه العرقي والجنسي والاجتماعي والديني والعنصري، المساواة بين الجنسين. (الفهد، 2006م)

- حق الإنسان في العدل: ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

حق المحاكمة العادلة، الدفاع عن النفس، البراءة حتى ثبوت الإدانة، إدانة الحجز التعسفي، الحماية من التعرض للاستغلال، الحماية من الظلم، اللجوء إلى المحاكم المختصة للإنصاف، الحماية من تعسف السلطة، حماية العرض والسمعة.

- حق الإنسان في الزواج وتكوين الأسرة: ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

حق الزواج للبالغين، تأسيس الأسرة، حرية اختيار الزوج أو الزوجة، حرية الإنجاب، تحقيق الأمن الأسري، الإصلاح بين الزوجين، تمتع الأسرة بحماية المجتمع والدولة، رعاية الأمومة والطفولة، عدم فصل الطفل عن أمه.

- حق الإنسان في المشاركة بالحياة العامة: ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، الحصول على الوظيفة الملائمة، الانتساب للجمعيات والهيئات، المشاركة السياسية، المشاركة في صنع القرار، المشاركة في الحياة الثقافية، المساءلة والمحاسبة، النقد البناء للأمور العامة، الانتخاب والترشيح، حق الوصول إلى المعلومات، المشاركة في الحياة الاجتماعية، محاربة الاحتكار.

- حق الإنسان في التعليم: ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

التعليم المجاني والإلزامي، التنمية الكاملة للشخصية، توفير فرص التعليم للجميع، محو الأمية وتعليم الكبار، المساواة في التعليم والتعلم، دخول التعليم العالي، تعليم راقى النوعية، تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، رعاية الموهوبين.

- حق الإنسان في العمل ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

توفير فرص العمل الملائم، المساواة في العمل بين الجنسين، توفير شروط عمل مناسبة، الترقية وفق أسس سليمة وعادلة، منع الفصل التعسفي، إتقان العمل وسرعة الإنجاز، منع التلاعب بالأجور، محاربة المحسوبية في العمل، محاربة تشغيل الأطفال، الحصول على الضمان الاجتماعي في حالات البطالة

والمرض والعجز، حرية اختيار العمل، مقاومة السخرة، التقاعد ورعاية الشيخوخة، التدريب، الكسب المشروع.

- حق الإنسان في التنمية: ويتضمن المفاهيم الفرعية الآتية:

حق التضامن، السيطرة على الثروات والموارد الطبيعية، العيش في ظل السيادة الوطنية. (الفهد، 2006م)

10- جهود المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان

لقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى أربع اتفاقيات رئيسة لحقوق الإنسان وهي: اتفاقية حقوق الطفل (1996م)، واتفاقية القضاء على العنصرية والتمييز العنصرية (1998)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة (1998)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2000)، كما انضمت إلى الاتفاقية رقم (182) بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وانتهت اللجنة المكلفة بدراسة العهدين الدوليين أعمالها وهذين العهدين هما: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. (عبد العزيز، 2002م). وقد اتخذت المملكة العربية السعودية بعض الإجراءات ذات العلاقة بحقوق الإنسان ومنها ما يلي :

1) إنشاء لجنة دائمة بتاريخ 9 يونيو 1999م للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بممارسة التعذيب، وكان الغرض من إنشاء هذه اللجنة هو الرغبة الجادة في تفعيل وتطبيق بنود الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، التي انضمت إليها المملكة سنة 1998م، وقد منحت هذه اللجنة صلاحيات واسعة للتحقيق في أي ممارسات قد تمس أي فرد سواء أثناء القبض عليه أو توقيفه أو التحقيق معه.

2) إنشاء أقسام لحقوق الإنسان في الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية.

3) تمت مناقشة تقرير المملكة الأول المقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب في جنيف خلال الفترة من 30 أبريل حتى مايو 2002م بمناسبة انضمامها للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية، خلال الدورة التي عقدتها، وكانت نتائج هذا النقاش مفيدة وإيجابية إلى حد كبير.

- (4) قدمت المملكة تقريرها الأول إلى لجنة مناهضة العنصرية والتمييز العنصرية التابعة للأمم المتحدة بناء على انضمامها للاتفاقية، وتمت مناقشة هذا التقرير في مارس 2003م أمام اللجنة في جنيف وكانت نتائج هذا النقاش إيجابية ومفيدة. (جمعية الهلال الأحمر السعودي، 2002م)
- (5) شاركت المملكة مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بصياغة موثيق إسلامية لحقوق الإنسان، فقد انتهت لجنة الصياغة من إعداد (ميثاق حقوق الطفل في الإسلام)، كما شاركت في صياغة موثيق أخرى ومنها الميثاق الخاص بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.
- (6) تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بهدف العمل على حماية حقوق الإنسان وفقاً للنظام الأساسي للحكم الذي صدره الكتاب والسنة ووفقاً للأنظمة المرعية، وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المختصة وبما لا يخالف الشريعة الإسلامية، والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والوقوف ضد الظلم والتعسف والعنف والتعذيب وعدم التسامح، وقد وافق المقام السامي على تأسيس الجمعية بقراره ذي الرقم 2/24 في 18/1/1425هـ.
- (7) إنشاء هيئة وطنية حكومية لحقوق الإنسان تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، وقد تم إقرار نظامها الأساسي بقرار مجلس الوزراء رقم 207 في 8 شعبان عام 1426هـ.
- (8) في إطار مشاركة المملكة في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فقد فاز بعضوية لجنة حقوق الطفل الدكتور إبراهيم الشدي وأصبح أول عضو سعودي في مثل هذه اللجان التي تقوم بمناقشة تقارير الدول الأعضاء المنضمة إلى الاتفاقية.
- (9) في إطار تعاون المملكة مع الفعاليات الدولية ذات العلاقة، فقد تم دعوة وفد من البرلمان الأوروبي لزيارة المملكة في أوائل شهر يونيو 2002م، التقى خلال الزيارة بالمسؤولين في وزارة الخارجية والقطاعات الحكومية الأخرى بما فيها رئيس مجلس الشورى وبعض الأعضاء.
- (10) في إطار تعاون المملكة مع آليات الأمم المتحدة ذات العلاقة بحقوق الإنسان فقد قامت المملكة بدعوة السيد كومار سوامي المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين التابع للأمم المتحدة لزيارة المملكة خلال الفترة من 20 إلى 27 أكتوبر 2002م، وكانت نتائج هذه الزيارة إيجابية إلى حد كبير، أخذاً في الاعتبار أن معظم الدول الإسلامية قد رفضت طلبات منه لزيارتها، وتعتبر

المملكة الدولة الإسلامية الثانية التي يقوم بزيارتها بعد إندونيسيا ، وكانت نتائج هذه الزيارة إيجابية إلى حد كبير.

11) استقبلت المملكة وفد من(منظمة مراقبة حقوق الإنسان) غير الحكومية خلال الفترة من 19 إلى 29 يناير 2003م، حيث التقوا خلال الزيارة ببعض المسؤولين في المملكة ومنهم وزير الداخلية ووزير الخارجية ووزير العدل، وزاروا السجون واطلعوا على الأنظمة ذات العلاقة، وتأتي هذه الزيارة في سياق تعاون المملكة مع المنظمات الدولية ذات العلاقة والاستفادة من تجاربها في هذا المجال 0.

12) نظمت جمعية الهلال الأحمر السعودي بموافقة سامية لخدام الحرمين الشريفين وبالتعاون مع بعض الجهات الحكومية في المملكة مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب في المدة من 18-19 شعبان عام 1424هـ بمدينة الرياض، وهو دليل قاطع على حرص المملكة على إبراز قضية حقوق الإنسان وضمن حمايتها وفقاً لما تقره الشريعة الإسلامية. (جمعية الهلال الأحمر السعودي، 2002م)

11- خبرات بعض الدول الأجنبية في الخطاب التربوي والإعلامي لنشر ثقافة حقوق الإنسان

- تجربة دولة السويد

- المنهج المتبع هو دمج حقوق الإنسان في جميع المقررات الدراسية منذ التعليم الأساسي.
- الخطاب التربوي: قائم على الاحترام المتبادل، الديمقراطية، والمساواة، وتُقدّم الحقوق ضمن مواقف حياتية عملية.
- أبرز التجربة: تدريب إلزامي للمعلمين على مبادئ حقوق الإنسان، وتضمينها في مناهج العلوم الاجتماعية واللغة.
- الوصف: تعتمد السويد على التربية المدنية كمكون أساسي، وتُعامل حقوق الإنسان كأساس للعملية التعليمية.
- الآلية: من خلال دروس مخصصة، وتدريب إلزامي للمعلمين.
- المنهج المقارن: تمت مقارنة السويد مع دول أوروبية أخرى من حيث مدى تكامل التعليم والحقوق في المناهج، مما أظهر تميزها في التطبيق العملي. (Skolverket, 2018)

- تجربة جنوب أفريقيا

- المنهج المتبع: بعد إنهاء نظام الفصل العنصري، أصبح تعليم حقوق الإنسان جزءاً من بناء الدولة.

- الخطاب التربوي: يعتمد على خطاب العدالة الانتقالية والمصالحة، ويُركز على مكافحة التمييز والمساواة.
- أبرز التجربة: كتاب مدرسي مستقل عن الحقوق والحريات، وتعليم مفاهيم مثل التمييز والعدالة الاجتماعية.
- الوصف: بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، أُعيد تصميم المناهج لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان والمساواة.
- الآلية: اعتماد أنشطة نقاشية، ومحاكاة برلمانية في المدارس.
- المنهج المقارن: استخدم لمقارنة واقع ما قبل وما بعد تعديل المناهج، ولقياس الأثر المجتمعي للتغيير التربوي. (Department of Basic Education, 2011)
- تجربة كندا
- المنهج المتبع: مدمج ضمن مقررات "المواطنة العالمية" و"الدراسات الاجتماعية".
- الخطاب التربوي: يربط بين حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والاندماج، خاصة في سياق المهاجرين.
- أبرز التجربة: مشاريع ميدانية (خدمة مجتمعية) لربط الحقوق بالممارسة.
- الوصف: تدمج كندا مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج من الصفوف الأولى، وتُركز على قيم التسامح، المساواة، وتقبّل الآخر.
- الآلية: يتم ذلك من خلال أنشطة تطبيقية، ومناهج متعددة الثقافات.
- المنهج المقارن: كثير من الدراسات الكندية تقارن بين تطبيق المفاهيم الحقوقية في المقاطعات المختلفة وفق اختلاف السياسات المحلية. (Ontario Ministry of Education, 2013)
- تجربة فرنسا
- المنهج المتبع: التعليم العلماني المرتكز على قيم الجمهورية.
- الخطاب التربوي: يشدد على مبادئ "الحرية، المساواة، الإخاء"، ويدمج مفاهيم حقوق الإنسان مع التربية المدنية.
- أبرز التجربة: "الأسبوع المدرسي لحقوق الطفل" ومقررات التربية الأخلاقية والمدنية (EMC). (Ministère de l'Éducation Nationale, 2015)

إمكانية الاستفادة من هذه التجارب من خلال المنهج المقارن بين التجارب العالمية وبين المملكة العربية السعودية

تُظهر تجارب دولية عديدة تميزاً ملحوظاً في دمج الخطاب التربوي بثقافة حقوق الإنسان، ويمكن توظيف المنهج المقارن في هذا البحث الحالي من خلال استعراض ومقارنة تلك التجارب مع واقع المملكة العربية السعودية. ففي كندا، يتم إدماج مفاهيم التسامح وحقوق الإنسان ضمن المناهج من السنوات الدراسية المبكرة، مع التركيز على الأنشطة التطبيقية متعددة الثقافات. أما السويد، فقد جعلت من التربية الحقوقية أساساً للعملية التعليمية، من خلال تدريب المعلمين واعتماد دروس مستقلة. وفي جنوب أفريقيا، شكّلت حقوق الإنسان محوراً لإصلاح التعليم بعد مرحلة الفصل العنصري، مما عزز المساواة والعدالة في المؤسسات التربوية. وفي السياق العربي، تُعد تونس من الدول الرائدة حيث تعاونت وزارة التربية مع منظمات دولية لإدخال مفاهيم حقوق الإنسان في مختلف المواد الدراسية، ومن خلال المنهج المقارن، يمكن الوقوف على نقاط القوة والقصور في التجربة السعودية من حيث آليات تضمين هذه المفاهيم، ومدى تكامل الخطاب التربوي مع التوجهات الوطنية، خاصة في ضوء رؤية المملكة 2030. كما يُسهم هذا التوظيف في تطوير توصيات البحث وفق نماذج عالمية ناجحة، ومما سبق سيتم توضيح المقارنات بين الخطابين في الجداول التالية :

جدول (1) يوضح أوجه التشابه بين الخطاب التربوي والإعلامي

أوجه التشابه	الجانب
كلا الخطابين يهدف إلى تثقيف الأفراد والمجتمع.	الهدف التثقيفي
كلا الخطابين يستخدمان اللغة كأداة رئيسية لنقل الأفكار والمعلومات	استخدام اللغة
كلا الخطابين يمكن أن يؤثر على الجمهور ويشكل وعيهم وآرائهم	التأثير على الجمهور
كلا الخطابين يهدف إلى إيصال المعلومات بشكل فعال.	الهدف المشترك
كلا الخطابين يستخدم أدوات تحليلية لتقييم الفعالية.	استخدام الأدوات التحليلية

جدول (2) يوضح أوجه الاختلاف بين الخطاب التربوي والإعلامي

الجانب	أوجه الاختلاف
الغرض	يختلف الغرض الرئيس بين تعليمي وتنشيطي في الخطاب التربوي، وإعلامي وترفيهي في الخطاب الإعلامي
الجمهور	يختلف الجمهور المستهدف بين طلاب ومعلمين في الخطاب التربوي، وعامة الجمهور في الخطاب الإعلامي.
الوسائل	تختلف الوسائل المستخدمة بين المواد التعليمية والكتب في الخطاب التربوي، ووسائل الإعلام المختلفة في الخطاب الإعلامي.
الأساليب	تختلف الأساليب المستخدمة في التفسير والتقويم بين الخطابين بناءً على طبيعة كل منهما

جدول (3) يوضح المقارنة بين الخطاب التربوي والإعلامي

الجانب	الخطاب التربوي	الخطاب الإعلامي
الهدف الرئيسي	توجيه سلوك الأفراد على المدى الطويل. بناء شخصية متكاملة للطلاب وإكسابه المعرفة والمهارات والقيم.	نقل المعلومات والأخبار بسرعة. التأثير في الرأي العام وتوجيهه نحو قضايا معينة. تحقيق أهداف سياسية، اجتماعية، أو اقتصادية.
الجمهور المستهدف	جمهور محدد مثل الطلاب، والمتدربين، سواء كان ذلك في إطار مؤسسي (مدرسة، جامعة) أو تعليمي مستمر.	جمهور واسع وغير محدد، يشمل فئات متنوعة من المجتمع.
طبيعة المحتوى	منظم ومنهجي، يستند إلى خطط ومناهج دراسية محددة. يتضمن حقائق وقيماً أساسية.	متنوع، وسريع، ومتجدد باستمرار. يعتمد على التكرار والتبسيط لجذب الانتباه.
الأسلوب اللغوي	لغة دقيقة، واضحة، ومنظمة. يتجنب الغموض والمبالغة.	لغة متنوعة تعتمد على الإثارة والتشويق.

قد يستخدم لغة غير رسمية أو عامية في بعض الأحيان.		
تأثير قصير الأمد، يهدف إلى تحقيق استجابة فورية، مثل التفاعل مع خبر أو قضية معينة.	تأثير طويل الأمد، يهدف إلى بناء القدرات وتشكيل الشخصية عبر الزمن.	التأثير على المدى
الصحف، الإذاعة، التلفزيون، وسائل التواصل الاجتماعي.	الكتب المدرسية، المحاضرات، الأنشطة الصفية، والبيئة التعليمية المباشرة.	الأدوات والوسائل المستخدمة
تفاعل غير مباشر في الغالب (من الوسيلة الإعلامية إلى الجمهور).	تفاعل مباشر ومتبادل بين المعلم والمتعلم.	التفاعل مع الجمهور
قد يغطي مفاهيم حقوقية بشكل سطحي أو متقطع، يعتمد على الهدف من الرسالة.	يركز على تقديم مفاهيم حقوقية شاملة ومتعمقة.	درجة العمق في المفاهيم الحقوقية
يستخدم أساليب إقناعية مختلفة، قد تشمل العناصر العاطفية والجذابة.	يعتمد على أساليب تعليمية تفاعلية، ومناقشات بناءة.	أسلوب الإقناع وبناء الوعي
قد يعتمد على مصادر متنوعة، وقد يعكس قيم ومبادئ مختلفة بناءً على توجهات الوسيلة الإعلامية.	يعتمد على مصادر علمية وتربوية موثوقة، ويعزز القيم التربوية والأخلاقية.	المرجعية الفكرية والقيمية
في الإعلام: يمكن استخدام الخطاب الإعلامي لنشر الوعي بالقضايا الحقوقية بطريقة جذابة ومؤثرة	في التعليم: يمكن استخدام الخطاب التربوي لتصميم مناهج دراسية فعالة تعزز المفاهيم الحقوقية.	تطبيقات عملية

جدول (4) يوضح المقارنة بين الخطاب التربوي والإعلامي في الجانب التفسيري

الجانب	التفسير في الخطاب التربوي	التفسير في الخطاب الإعلامي
الغرض	تفسير المفاهيم والمواد التعليمية بطريقة واضحة ومفصلة.	تقديم المعلومات والأخبار بطريقة مفهومة وجذابة للجمهور.
الأساليب	استخدام الأمثلة، الشروحات التفصيلية، والوسائل التعليمية المختلفة.	استخدام اللغة الإعلامية، والصور، والفيديو، والرسوم المتحركة.
الهدف	مساعدة الطلاب على فهم المواد بشكل أعمق وأوسع.	إيصال المعلومات بشكل فعال وجذاب للجمهور.

جدول (5) يوضح المقارنة بين الخطاب التربوي والإعلامي في الجانب التقويمي

الجانب	التقويم في الخطاب التربوي	التقويم في الخطاب الإعلامي
الغرض	تقييم مستوى فهم الطلاب واستيعابهم للمواد التعليمية	تقييم تأثير الرسالة الإعلامية على الجمهور وفعالية الوسائل المستخدمة
الأساليب	الامتحانات، الاختبارات، المشاريع، والتقييمات المستمرة.	استطلاعات الرأي، تحليل المحتوى، ودراسات التأثير
الهدف	تحديد نقاط القوة والضعف لدى الطلاب وتقديم تغذية راجعة بناءة.	تحسين جودة المحتوى الإعلامي وزيادة فعاليته في تحقيق الأهداف المرجوة

رابعاً : الدراسات السابقة

أولاً : دراسات متعلقة بالخطاب التربوي الإعلامي

1-دراسة الحسين، (2014) بعنوان التربية الإعلامية ونشر ثقافة حقوق الإنسان: دراسة تحليلية هدفت الدراسة إلى تحليل دور التربية الإعلامية في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى فئات المجتمع ، وتوصلت

النتائج إلى أن الإعلام يلعب دوراً مهماً في تعزيز قيم التسامح والمساواة - ضعف التكامل بين المؤسسات التربوية والإعلامية وأوصت الدراسة بضرورة دمج التربية الإعلامية في المناهج التعليمية.

2. الشمري، (2019) بعنوان دور الإعلام التربوي في تحقيق المواطنة الصالحة في مدارس تعليم حائل ، وهدفت الدراسة التعرف على إسهام الإعلام التربوي في تعزيز قيم المواطنة.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها: أن الإعلام المدرسي يساهم في ترسيخ السلوك الإيجابي - ضعف في التخطيط والاستثمار الإعلامي في المدارس ، وأوصت الدراسة بضرورة تدريب المعلمين على إنتاج محتوى إعلامي

دراسة العمري ، (2020) بعنوان تحليل الخطاب الإعلامي التربوي في الصحافة السعودية تجاه قضايا التعليم العام ، وهدفت الدراسة إلى تحليل مضمون التغطية الإعلامية لقضايا التعليم في الصحف السعودية ، وتوصلت إلى بعض النتائج أهمها تركيز كبير على المشكلات دون تسليط كافٍ على الإنجازات - الخطاب الإعلامي يتسم أحياناً بالتضخيم أو التحيز وأوصت الدراسة بضرورة تطوير السياسات التحريرية لتكون داعمة للعملية التعليمية بشكل متوازن.

ثانيا : دراسات متعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان

1-دراسة الشايع ، (2016م) بعنوان واقع حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بالسعودية هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج التعليم العام وتوصلت إلى بعض النتائج من أهمها التركيز على مفاهيم الطاعة والولاء أكثر من الحقوق الفردية - غياب ملحوظ لحقوق مثل حرية التعبير والمشاركة ، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث المناهج لتعكس الاتفاقيات الدولية ومبادئ رؤية 2030.

2. الغامدي (2018) بعنوان درجة تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في كتب الدراسات الاجتماعية وهدفت الدراسة إلى تحليل كتب المرحلة الثانوية من حيث محتواها الحقوقي.

وتوصلت لأهم النتائج منها - التركيز الأكبر على العدالة والمساواة والانتماء الوطني - ضعف تناول حقوق المرأة، الطفل، وذوي الإعاقة ، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة بناء المحتوى بما يراعي جميع فئات المجتمع.

3. القحطاني (2020) بعنوان: رؤية المملكة 2030 وتعزيز حقوق الإنسان ، وهدفت إلى دراسة تطور حقوق الإنسان في ظل التحولات الوطنية ، وتوصلت لأهم النتائج منها : تحسن واضح في الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً تمكين المرأة- استمرار بعض التحديات في الحريات العامة والحقوق المدنية، وأوصت بضرورة تكامل مؤسساتي لتعزيز الحقوق بالتشريع والتطبيق.

4. العمري (2021) بعنوان التربية على حقوق الإنسان في التعليم العام، وهدفت إلى دراسة واقع تعليم حقوق الإنسان في المدارس، وتوصلت لأهم النتائج منها: نقص في تدريب المعلمين على المفاهيم الحقوقية- ضعف في الأنشطة الصفية والمصادر المخصصة للتربية الحقوقية، وأوصت بضرورة إعداد برامج تأهيلية للمعلمين وتضمن حقوق الإنسان في الأنشطة اللاصفية.

التعليق على الدراسات السابقة الخاصة بالمحور الأول:

تُظهر الدراسات السابقة تلاقياً واضحاً في أهمية الدمج بين الدور التربوي والإعلامي في تعزيز القيم المجتمعية وحقوق الإنسان. فقد ركز الحسين (2014) والشمري (2019) على دور الإعلام في نشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، بينما تناولت دراستا المرشد (2021) والعمري (2020) تأثير الإعلام الرقمي والصحافة في تشكيل الاتجاهات والقيم لدى الطلاب والمجتمع.

من جهة أخرى، كشفت معظم الدراسات عن ضعف التنسيق بين المؤسسات التربوية والإعلامية، وافتقار كثير من المبادرات الإعلامية إلى التخطيط التربوي السليم. كما أن بعضها أشار إلى تضخيم الخطاب الإعلامي للمشكلات التعليمية أكثر من تسليط الضوء على الإنجازات.

ومع تنوع أدوات البحث (تحليل محتوى، استبانة، دراسة تحليلية)، إلا أن هناك اتفاقاً على أهمية الإعلام كأداة تربوية مؤثرة وغير مستثمرة بالشكل الكافي.

أوجه الاستفادة في البحث الحالي:

- تدعم هذه الدراسات إطار البحث الحالي من حيث العلاقة بين الإعلام والخطاب التربوي.
- تبرز الحاجة إلى مقارنة تحليلية أو مقارنة لخطاب الإعلام التربوي في السياق المحلي.
- تُظهر وجود فجوة بحثية في التكامل بين التعليم والإعلام الرقمي الحديث في الخطاب التربوي.

التعليق على الدراسات السابقة المتعلقة بالمحور الثاني :

تجمع الدراسات السابقة على أن واقع حقوق الإنسان في السعودية يشهد تطوراً ملحوظاً في بعض الجوانب، خاصة بعد إطلاق رؤية المملكة 2030، التي ركزت على تمكين المرأة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة. وقد رصدت دراسة القحطاني (2020) بوضوح هذا التحول الإيجابي

في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بينما أكدت دراسات الشايع (2016) والغامدي (2018) أن الجانب التربوي ما زال يعاني من ضعف في تضمين مفاهيم حقوق الإنسان داخل المناهج الدراسية، خصوصاً الحقوق الفردية مثل حرية التعبير وحقوق الفئات المهمشة كالأطفال والنساء وذوي الإعاقة، أما دراسة العمري (2021) فقد أظهرت أن التحدي الأكبر لا يكمن في المحتوى فقط، بل في ضعف تدريب المعلمين وعدم توفر برامج تطبيقية للتربية الحقوقية، ما ينعكس سلباً على تحقيق أهداف التعليم في نشر ثقافة الحقوق، ورغم اختلاف مناهج الدراسات بين تحليل المحتوى والدراسات الميدانية، إلا أنها تتفق على وجود فجوة بين النصوص النظرية والواقع التطبيقي، وتُظهر حاجة ماسة إلى تطوير المناهج، وتكامل الجهود بين وزارتي التعليم وحقوق الإنسان.

أبرز نقاط الاتفاق:

- ضعف التناول المتوازن لمفاهيم حقوق الإنسان في التعليم.
- وجود تحسن نسبي في الحقوق المجتمعية بدعم من رؤية 2030.
- الحاجة لتأهيل الكوادر التعليمية في المجال الحقوقي.

مساهمة هذه الدراسات في البحث الحالي:

- تدعم الخلفية النظرية للبحث.
- تبرز فجوات يمكن أن يتناولها البحث الحالي في سياق جديد.
- توفر قاعدة بيانات مفيدة لتحليل واقع التربية الحقوقية.

رابعاً: الآليات المقترحة لتنفيذ الخطاب التربوي والإعلامي في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية:

أولاً: على المستوى التربوي

1. دمج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية بجميع المراحل، ضمن المواد الاجتماعية، والتربية الإسلامية، واللغة العربية.
2. إعداد دليل تربوي للمعلمين يتضمن استراتيجيات تدريس حقوق الإنسان بطريقة تطبيقية.

3. إدراج أنشطة طلابية ولا صفية (مثل: المحاكم الصورية، مسابقات حقوقية، أندية الحوار) لتعزيز الفهم العملي للحقوق.

4. إعادة تأهيل المعلمين بدورات تدريبية متخصصة في التربية الحقوقية بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان.

5. تضمين القيم الحقوقية في ميثاق المدرسة، وربطها بسلوك الطالب داخل المدرسة وخارجها.

ثانياً: على المستوى الإعلامي

1. إطلاق حملات توعوية إعلامية دورية تتناول مفاهيم حقوق الإنسان بلغة مبسطة تناسب فئات المجتمع المختلفة.

2. إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية تثقيفية موجهة للأطفال والشباب حول الحقوق والواجبات.

3. تفعيل منصات التواصل الاجتماعي لنشر رسائل حقوقية مدعومة بلغة بصرية جذابة (فيديوهات، إنفوGRAFIK).

4. دمج القيم الحقوقية في الدراما المحلية لتوصيل الرسائل بطرق غير مباشرة.

5. إنشاء شراكة بين وزارة الإعلام وهيئة حقوق الإنسان لتوحيد الخطاب الإعلامي والرسائل التوعوية.

ثالثاً: آليات مشتركة

1. إنشاء مرصد وطني للخطاب التربوي والإعلامي الحقوقي لمتابعة وتقييم المحتوى بصفة مستمرة.

تفعيل الشراكة بين وزارات (التعليم، الإعلام، حقوق الإنسان) لوضع استراتيجية وطنية للتربية الحقوقية.

3. ربط الخطاب التربوي والإعلامي برؤية المملكة 2030 في محاور المواطنة والعدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المستهدفة.

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية

1. أحمد، محمد عطية. (2022). الثقافة الحقوقية في المؤسسات التعليمية والإعلامية: رؤية تربوية. مكتبة الرشد.
2. الجمل، محمد كمال. (2009). مالمح الخطاب التربوي من خلال الأحاديث النبوية واشتراكهم في تعليمنا الفلسطيني المعاصر لرسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية.
3. الحريري، علي. (2021). فعالية الأنشطة التعليمية في ترسيخ القيم الحقوقية لدى الطالب. مكتبة العبيكان.
4. الحسين، حامد محمد. (2014). التربية الإعلامية ونشر ثقافة حقوق الإنسان: دراسة تحليلية. المجلة التربوية بجامعة سوهاج، 37، 123-173.
5. الحقييل، سعد عبد الله. (2002). حقوق الإنسان في الإسلام والرد على الشبهات المثارة حولها. دار العالم الإسلامي.
6. الخشعي، خالد. (2020). مستوى وعي المجتمع السعودي بمفاهيم حقوق الإنسان من خلال الإعلام. دار النبوة.
7. الزوام، ناصر داوود. (2015). الخطاب التربوي وتحديات العولمة. في أعمال الملتقى الدولي حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية.
8. السهالي، فهد. (2018). تحليل محتوى كتب التربية الوطنية من منظور حقوق الإنسان. دار التنوير.
9. الشابي، محمد عبد الله. (2016). واقع حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بالملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود.
10. الشمري، منصور. (2021). وسائل الإعلام ودورها في تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع السعودي. مركز الإعلام الحديث.
11. الشمري، محمد. (2019). دور الإعلام التربوي في تحقيق المواطنة الصالحة في مدارس التعليم العام. مجلة التربية، جامعة الأزهر.

12. الشهري، أحمد. (2020). حقوق الإنسان في المنهج التعليمي السعودي: رؤية تحليلية. مكتبة الرشد.
13. الصاعدي، ناصر. (2020). وجهة نظر المشرفين والمعلمين في تضمين مبادئ حقوق الإنسان في مناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة بالملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود.
14. عبد الحميد، فتحي حسن. (2018). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. عالم الكتب.
15. عبد المتجلي، محمد رشاد. (2017). الحريات والحقوق في الإسلام. دار العالم الإسلامي.
16. العتباني، راشد. (2019). أخلاقيات الإعلام التربوي وتحديات نشر حقوق الإنسان. دار النخبة.
17. علي، سعيد إبراهيم. (2014). الخطاب التربوي الإسلامي. مركز التحرير للدراسات.
18. عمار، إبراهيم حامد. (2015). المتطلبات التربوية لدعم حقوق الإنسان لطلاب المرحلة الثانوية لأطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة المنوفية.
19. العمري، أحمد عبد الله. (2021). التربية على حقوق الإنسان في التعليم العام بالملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات. مجلة التربية، جامعة الأزهر.
20. العمري، سعد. (2019). الإعلام والقضايا الحقوقية: دراسة تحليلية. دار الحكمة.
21. الغزالي، محمد. (1999). حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة. دار الدعوة.
22. الغامدي، فهد عبد الله. (2018). درجة تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في كتب الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية في السعودية. مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية.
23. الغامدي، ناصر. (2020). الإعلام التوعوي وحقوق الإنسان: دراسة ميدانية. دار الطباعة الوطنية.
24. الفحامي، سعد أحمد. (2020). رؤية المملكة 2030 وتعزيز حقوق الإنسان: قراءة تحليلية. مجلة الدراسات القانونية، جامعة نايف العربية.
25. القريني، فهد محمد. (2021). واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية في التعليم الثانوي السعودي. مجلة جامعة الأمير سطام للعلوم التربوية.
26. تواتية، محمد كمال. (2017). خطاب اللغة التربوي بين التعليم والتعلم: تعليم القراءة في المرحلة الابتدائية نموذجاً لرسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عبد الحميد بن باديس.

27. حسان، حامد محمد. (2002). التربية وقضايا المجتمع المعاصر. دار الأصدقاء للطباعة والنشر.

ثانيا : المراجع الأجنبية

30.Department of Basic Education. (2011). National Curriculum Statement: Curriculum and Assessment Policy Statement (CAPS): Life Orientation Grades 10–12. Pretoria: Government of South Africa.

31.Ministère de l'Éducation Nationale. (2015). L'enseignement moral et civique: Ressources pour les cycles 2, 3 et 4. Paris: République Française.

32.Ontario Ministry of Education. (2013). The Ontario Curriculum Grades 12–9: Canadian and World Studies. Toronto: Queen's Printer for Ontario.

Skolverket – Swedish National Agency for Education. (2018). Education for sustainable development and human rights in Swedish schools: An overview. Stockholm: Skolverket.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
 مجلة دولية شهرية علمية محكمة
 الترخيم الدولي الإلكتروني : ISSN : 2410- 521X
 الترخيم الدولي الورقي : ISSN : 2410- 1818
 البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.81	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي